واقع مؤشرات التنمية المستديمة في الجزائر خلال العشرية (2000_2010)

د/سعداوي موسى– جامعة المدية

د/سالمي الرشيد– جامعة المدية

د/قانه زكي– جامعة الجزائر 03

الملخص:

لقد أكد المؤتمر القمة العالمية للتنمية المستديمة في جوهانسبرغ سنة 2002 على أهمية وجود مؤشرات التنمية المستديمة، وهذا ما أدى إلى إصدار كتابا حول التنمية المستديمة يتضمن نحو 130 مؤشرا، يقاس الوضع القائم للتنمية المستديمة في أي دولة أو الإقليم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من طرف لجنة التنمية المستديمة. وجاءت هذه الدراسة بهدف تطرق لأهم هذه المؤشرات وواقعها في الجزائر خلال عشرية من الزمن 2000_2010.

Abstract:

Durant la conférence du Sommet mondial pour le développement durable de Johannesburg en 2002,on a met l'accent sur l'importance de disposer d'indicateurs de développement durable, et c'est ce qui a conduit à la publication d'un livre sur ce sujet, où on a définit environ 130 indicateur, l'etat d'art du développement durable d'un pays ou une région est établi par la Commission sur le développement durable, et se mesure en se basant sur un ensemble d'indicateurs de développement économique, social et environnemental. L'ambition et le motif de cette étude et de montrer et plus important de ces indicateurs en Algérie au cours de la décennie 2000-2010

Les Mots clés : le développement durable, indicateurs développement durable, indicateurs développement durable en Algérie.

مقدمة:

يعرف المؤشر على أنه أداة تصف بصورة كمية موجزة وضع أو حالة معينة، أما معامل أو دليل فهو عبارة عن مقياس تركيبي أو تجمعي لعدد من المؤشرات المختارة التي يستخدم من أجلها المؤشر، ولكن بصورة أكثر شمولية وواقعية.

ولقد تطورت أعداد وأنواع المؤشرات الخاصة بقياس التنمية المستديمة بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم ومحتوى عملية التنمية نفسها[1]. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات قياس التنمية المستديمة تختلف عن مؤشرات التنمية التقليدية، فهذه تقيس التغير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية أو المجتمع على أساس أن هذه التغيرات مستقلة وليس لها علاقة بجوانب التنمية لأخرى. أما مؤشرات التنمية المستديمة فإنها تعكس حقيقة أن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هي جوانب مترابطة ومتكاملة ومتداخلة وأي تغير يطرأ على جانب منها فانه ينعكس بصورة أو بأخرى على الجوانب الأخرى.

بناء على ما سبق جاءت هذه الورقة البحثية للإجابة على التساؤل التالي: **ما المقصود بمفهوم وأنواع مؤشرات التنمية المستديمة؟، وما هو واقعها في الجزائر؟.**

وللإجابة على هذا التساؤل جاءت هذا الدراسة لمعالجة النقاط الرئيسية التي نراها ذات صلة مباشرة بالإشكالية المطروحة:

-واقع مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر

-واقع مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر

-واقع مؤشرات التنمية البيئية في الجزائر

1) واقع مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستديمة، على اعتبار أن عملية التنمية تعنى بصورة مباشرة المجال الاقتصادي. وتتمثل فيما يلي:

1-1) مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، نقيس به مستوى وحجم الإنتاج الكلي، ومع أنه لا يقيس التنمية المستديمة قياسا كاملا، إلا أنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة، ومستوى الكفاءة الفردية[2].

لقد عرف هذا المؤشر في الجزائر تقلبات خلال العقدين الماضيين، فبعدما عرف انخفاضا كبيرا خلال الفترة الممتدة بين 1990 و1995، انعكس هذا الاتجاه ابتداء من سنة 1997، حيث سمح ببلوغ المستوى المسجل سنة 1990، ليعاود الارتفاع حيث بلغ في سنتي 2000 و2010 على التوالي ما قيمته 2438.5 دولار، 4576.2 دولار[3] ، أي بنمو سنوي قدره 7.6٪. إلا أن التسليم بهذه المعطيات دون تحليل واقعي، لا يعطي الرؤية حقيقية على توزيع هذا الناتج، ومصدره، لأن سبب هذا الارتفاع لم يكن وليد القيمة المضافة الناشئة في القطاعات الإنتاجية، وإنما مصدره الريع الطاقوي الناضب، وهو كذلك عرضة للانخفاض بمجرد حصول تدهور في أسعار الطاقة في الأسواق الدولية، وبالرغم من ارتفاعه إلا أنه لم يلمسه كل أفراد المجتمع بسبب التوزيع الغير عادل له. والجدول التالي يبين تطورات الناتج المحلي للفرد:

جدول رقم(1): تطورات الناتج المحلي للفرد (2010/1990)

السنوات	1990	1995	2003	2005	2007	2010
الناتج المحلي للفرد$	2473	1498	2623	3438.5	3968.5	4576.2

المصدر: إعداد الباحث باعتماد على تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

1-2) مؤشر السياسة النقدية:

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم (أو معدل نمو الكتلة النقدية) كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية، ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة، وعليه فان ارتفاع في معدل التضخم يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، وإعادة توزيع المداخيل.

إن نجاح السياسة النقدية في الجزائر والراجع الى استمرارية في ضبط معدلات التضخم، إذ أن متوسط معدل التضخم طيلة الفترة 2010/2000 لم يتجاوز 3.2٪[4] ، وهذا يعتبر مؤشر في غاية الأهمية، إذ ساهم بصورة واضحة في الحفاظ على استقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية وضمان الاستقرار

الأسعار الذي كان واضحا خلال هذه الفترة برغم من وجود مشاريع كبرى تمويلها الحكومة. والجدول التالي يوضح أهم تطورات المؤشرات النقدية :

جدول رقم (2):تطور مؤشرات النقدية (20010/2000)

السنوات	2000	2003	2005	2007	2009	2010
نمو الكتلة النقدية	17.3	15.6	11.2	19.2	18.6	17.6
نسبة التضخم	1.4	2.6	3.2	3.1	2.3	3.3

المصدر:إعداد الباحث باعتماد على تقارير بنك الجزائر حول الوضع النقدي للسنوات 2000_2010.

1-3) مؤشر إجمالي الاستثمار نسبة للناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، وتشير التقديرات إلى ارتفاع المستمر لهذا المؤشر خلال الفترة الممتدة 2009/2000 حيث ارتفعت من 24.5 ٪ سنة 2000 إلى 30.1 ٪ سنة 2003 لتصل سنة 2009 إلى 37 ٪. وكانت الجزائر تعتبر ثاني دولة عربية تحقق نسبة عالية من الاستثمار إلى الناتج المحلي بعد دولة قطر ب32.1 ٪ سنة 2006 **(5)** ، وهذا ما من شأنه أن يكسب الجزائر مكانة رائدة في سبيل تحقيق التنمية المستديمة المنشودة، طبعا هذا إذا ما حفظ وثمن بالتنامي والارتفاع في هذا المعدل المهم، وكانت هذه الاستثمارات استثمارات منتجة وفعالة.

1-4) مؤشر المديونية الخارجية:

يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويربط المؤشر الدين بقاعدة الموارد، ما يوضح قدرة البلد على نقل الموارد إلى إنتاج الصادرات بقصد تعزيز القدرة على التسديد**(6)**. فقد شهد هذا المؤشر تطورا ايجابيا منذ 2000، حيث انخفضت المديونية الخارجية الجزائرية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 47.23٪ في سنة 2000 إلى 4.8٪ في سنة 2006 ثم إلى 3٪ سنة 2010**(7)** ، وبهذه الخطوة الكبيرة تكون الجزائر قد خففت إلى حد كبير من مديونيتها الخارجية التي شكلت عبء كبير على الاقتصاد بحيث تم تسديد ما قيمته 117.9 مليار دولار على مدار 20 سنة (1985-2006) منها 84 مليار دولار تمثل فوائد للديون، وقد تم تسديد 16.7 مليار دولار منذ سنة 2004 إلى غاية نهاية سنة 2006 فقط**(8)** ، وكان للتسديد المسبق للديون

انعكاسات جد ايجابية على السيولة المالية للجزائر[9] ، كما سمح بتجنب خيارات السياسة الاقتصادية للتأثيرات الخارجية، وهذا بفضل الاستخدام الجيد للفائض المتحصل عليه من ارتفاع أسعار المحروقات. والجدول التالي يوضح تطور أهم مؤشرات المديونية الخارجية الجزائرية للفترة 2010/2000

الجدول رقم(3):تطور مؤشرات المديونية للفترة 2010/2000

السنوات	2000	2003	2005	2006	2007	2010
الديون الجارية / الناتج الداخلي الخام	42.1	34.4	16.7	4.8	3.6	3

المصدر:إعداد الباحث باعتماد على تقارير بنك الجزائر حول الوضع النقدي للسنوات 2000_2010.

1-5) مؤشر ميزان المدفوعات:

ويقصد به استخدام نسبة العجز الخارجي أو الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه النسبة أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي، واتجاهها نحو الانخفاض يشير إلى نجاح السياسات في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي. إن وضعية الميزان التجاري عرفت تحسنا ملحوظا ومتواصل منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2010، حيث كانت طيلة هذه السنوات تحقق فوائض معتبرة بسبب ارتفاع متواصل في أسعار المحروقات، هذه الوضعية في الميزان التجاري انعكست ايجابيا على ميزان المدفوعات فهو في تحسن مستمر ومتزايد من سنة إلى لأخرى، فبعدما كانت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام في سنة 2000 13.9٪ أصبحت سنة 2010 6.39٪[10]. كما ساعد التراجع الكبير للمديونية الخارجية عن طريق التسديد المسبق للديون الخارجية خلال الفترة الممتدة 2007/2004 على هذا التحسن الواضح في ميزان المدفوعات. وهذه التطورات الايجابية يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(4) :تطور مؤشرات ميزان المدفوعات 2010/2000

السنوات	2000	2003	2006	2010
رصيد الحساب الجاري/ الناتج الداخلي الخام	16.4	13.0	12.2	11.7
رصيد ميزان المدفوعات/ الناتج الداخلي الخام	13.9	7.47	8.39	6.39

المصدر:إعداد الباحث باعتماد على تقارير مديرية العامة للجمارك للسنوات 2000_2010.

1-6) صافي المساعدة الإنمائية الرسمية:

يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وقد شهد هذا المؤشر في الجزائر ارتفاعا مستمر، بحيث ارتفع من 0.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1990 إلى 0.8٪ في سنة 2002 ليصل سنة 2008 إلى 1.6٪[11] ، وهذا الاتجاه يتماشى مع الاتجاه العالمي، الذي أصبح تسوده الشراكة والتعاون الدولي والإقليمي في كثير من القضايا الإقليمية والدولية الشائكة مثل تغيرات المناخية والهجرة السرية والتنمية والإرهاب ..الخ.

ومن جهة أخرى فقد تلقت الجزائر قدرا معقولا من المساعدة الإنمائية الخارجية من الدول العربية والخليجية على وجه التحديد وعلى الخصوص من طرف المملكة العربية السعودية من خلال تمويل بناء 500 مسكن، وكذا لإنشاء شركة مختلطة لتطوير السكن وتحسين العقار سميت "شركة البركة للتنمية العقارية"، وذلك أثناء الكارثة الزلزالية التي ألمت بالجزائر سنة 2003، بالإضافة إلى المساعدات الجوارية والإقليمية، ذات الطابع الأخوي كالمساعدات الليبية أو ذات الطابع الإقليمي المتوسطي كإعانات الاتحاد الأوروبي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار والشراكة.

2) واقع مؤشرات التنمية الاجتماعية في الجزائر:

على الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستديمة لا تلقى نفس الاهتمام والعناية كتلك التي تحظى بها المؤشرات الاقتصادية، إلا أن التنمية المستديمة تسعى في حقيقة الأمر إلى تحسين المستوى الاجتماعي العام، من خلال حث الدول على ضرورة الاعتناء بالجانب البشري في محاولة القضاء على الفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان.

2-1) مؤشر الفقر البشري:

لقد انخفضت قيمة مؤشر الفقر البشري، المحسوبة انطلاقا من المعطيات الوطنية من 24.22٪ سنة 2000 إلى 13.60٪ سنة 2010[12]. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الفقر البشري هو تركيب أربعة وضعيات مميزة:

-طول العمر:

يمثل معدل الحياة عند الولادة في التنمية البشرية مؤشرا ممتازا للحالة الصحية للسكان. وقد ربح معدل الأمل في الحياة عند الولادة بين 2000 و2010 حوالي 3.6 نقطة. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى برنامج التلقيح الموسع والى تراجع الأمراض المعدية التي لم تعد تشكل الأسباب الأولى للوفاة في البلاد.

-الأمية:

عرفت الأمية من السكان البالغين 15 سنة فما فوق تراجع في نسبة الأمية خلال الفترة 2010/2000، فبعدما كانت 31.5٪ سنة 2000، أصبحت 30٪ سنة 2010[13]. ويمثل التسرب المدرسي العامل الأول الذي يغذي الأمية، ويوجد بنسبة أكبر في الأرياف، وخاصة لدى الإناث.

-السكان المحرومين من الماء الشروب:

عرف المعدل السنوي للسكنات الموصولة بالماء الشروب ارتفع مستمر منذ بداية الألفية، ففي سنة 2000 كانت نسبة السكنات المستفيدة من الماء الشروب ب68٪، لتصل سنة 2010 ٪94.[14]

-نقص الوزن:

يرتبط نقص الوزن لدى الأطفال أقل من 5 سنوات بصفة خاصة بتغذية الأم، ومتابعة الحمل وتغذية الأطفال. وفيما يخص التغذية، فمنذ سنة 2000 إلى سنة 2010 ارتفع المعدل السنوي لاستهلاك الأسرة بما فيها الأسر ذات الأجور الثابتة إلى3.1٪.[15] والجدول التالي يبين تطورات مؤشر الفقر البشري خلال الفترة 2010/2000.

جدول رقم(5): تطور مؤشر الفقر البشري للفترة 2010/2000

السنة	2000	2004	2005	2007	2010
مؤشر الفقر البشري	22.98	18.15	16.60	15.10	14.20

المصدر:المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير حول التنمية البشرية، الجزائر، ص:31.

2-1) مؤشر التعليم:

بالنسبة لمؤشر التعليم، الذي يضم ثلث (3/1) المعدل الإجمالي للتمدرس المزدوج للفئة من 6 إلى 24 سنة، وثلثي (3/2) نسبة محو الأمية لفئة 15 سنة فأكثر. فقد عرف خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 زيادة تفوق 2٪ في المعدل السنوي[16]. ويتكون مؤشر التعليم:

-محو الأمية:

لقد ارتفع معدل محو الأمية لدى الفئة 15 سنة فأكثر، والذي يعني في مدلوله العام معرفة القراءة والكتابة وفهم نص كامل، من 65.5٪ سنة 2000 إلى 70٪ سنة 2010[17]. كما ارتفعت نسبة محو الأمية في الوسط الريفي من 48.5٪ سنة 2000 إلى 71.8٪ سنة 2010[18]. وفي ما ارتفعت نسبة النساء المتعلمات من 54.3٪ سنة 2000 إلى70.1٪ سنة 2010 [19].

-المنظمة التربوية:

أما فيما يخص التعليم الإجباري (15/6 سنة)، فقد ارتفع المعدل الإجمالي للتمدرس من 89.92٪ سنة 2000 إلى97.01٪ سنة 2010[20] ، وفي هذا الطور كانت نسبة التمدرس سنة 2010، 95.6٪ بالنسبة للإناث و98.4٪ بالنسبة للذكور، لذلك تجاوزت النسب الصافية لتمدرس أصحاب 6 سنوات 96٪ في السنوات الأخيرة[21].

كما يعرف التعليم المتوسط والثانوي تزيدا سنويا متوسطا لعدد التلاميذ بنسبة 3.5٪ و4٪ على التوالي، مع استمرار التفاوت الجهوي، حيث تمثل المنطقة التلية أعلى مستوى للتعليم قبل منطقة الجنوب والهضاب العليا[22].

2-3) مؤشر البطالة:

يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. ولقد عرفت نسبة البطالة في الجزائر انخفض منذ بداية الألفية الثالثة من 25٪ في سنة 2000 إلى 15.3٪ في سنة 2005، لتصل مع نهاية سنة 2010 إلى 10٪[23]. إن هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال هذه الفترة يعود سببه إلى عودة النمو وتنفيذ عدة برامج مواجهة نحو إنشاء مناصب الشغل، لكن هذه الأخيرة لا تزال في أغلبها مناصب عمل مؤقتة، ومازالت البطالة تعرف انتشارا وبأخص لدى الشباب وفي الأرياف.

2-4) مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية:

إن مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية هو تركيب ثلاثة وضعيات مميزة:

-مؤشر تكافؤ توزيع معدل العمر:

قدر مؤشر تكافؤ توزيع معدل العمر في سنة 2010 ب0.826 حيث عرف هذا المؤشر متوسط تزايد سنوي قدره 1.64٪ منذ بداية الألفية الثالثة[24]. كما أن الفارق الموجود بين الرجال والنساء،

في ما يخص معدل العمر، قد بقى مستقرا، أي حوالي سنتين، إضافة إلى انخفاض نسبة الوفيات عند الأمهات والذي ساعد على تحسين معدل عمر النساء.

-مؤشر تكافؤ توزيع مستوى التعليم:

ارتفع المؤشر بنسبة 2.4٪ في المتوسط السنوي منذ بداية الألفية ليبلغ 0.76 في سنة 2010. ويعود سبب هذه الزيادة، إلى تقليل من مقاومة تمدرس الإناث خاصة في الأرياف.

-مؤشر تكافؤ المداخيل:

يتوقف تقييم دخل عمل النساء والرجال على نتائج مقارنة متوسط أجور النساء بمتوسط أجور الرجال ونسبة النساء والرجال ضمن الفئة السكانية النشيطة، فقد بلغ مؤشر تكافؤ المداخيل 0.67 في سنة 2010 أي زيادة قدرها 2٪ منذ الألفية[25]. والجدول التالي يبين تطورات مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية خلال الفترة 2010/2000.

جدول رقم(6): تطور مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية للفترة 2010/2000

السنة	2000	2004	2005	2007	2010
مؤشر الجنس النوعي للتنمية البشرية	0.697	0.735	0.731	0.761	0.768

المصدر: إعداد الباحث باعتماد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

3) واقع المؤشرات البيئية في الجزائر:

تقيس هذه المؤشرات مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة من كل جوانبها، ويشير تقرير الاستدامة البيئية لعام 2010 إلى احتلال الجزائر الرتبة 93 عالميا، بعدما أن احتلت الرتبة 70 سنة 2000[26] ، وبذلك تبقى في المراتب الأخيرة عالميا.

3-1) مؤشر الأراضي المصابة بالتصحر:

يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد. وتشير آخر الإحصائيات المتاحة إلى أن نسبة التصحر بلغت إلى أكثر من 68.1٪ من المساحة الإجمالية للجزائر[27]. وتقدر الخسائر التي تسببت بها هذه الظاهرة بحوالي 42 مليار دولار، وفي المقابل، قدرت المبالغ المخصصة لمحاربتها ب2.4 مليار دولار فهي ضئيلة مقارنة بالخسائر[28]. وهذا، الذي لم يساعد على تحقيق نتائج ايجابية في ما يخص الحفاظ على الموارد الطبيعية في المناطق السهبية، مما زاد

من الانجراف الذي أصبح يهدد 12 مليون هكتار في المناطق الجبلية، وزحف الرمال عن 8 مليون هكتار من السهوب، أي ما نسبته 3٪ من المساحة الإجمالية. كما طال التصحر 20 مليون هكتار من الأراضي السهبية في الجزائر سنة 2004[29]. وتقدر آخر الإحصائيات أن التصحر الذي يمس المناطق شبه الصحراوية والسهبية يزحف بنسبة تقدر من 100 إلى 400 ملم في السنة[30]. ومن أهم العوامل التي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة التصحر في الجزائر:

-عوامل الطبيعية: تتمثل في الجفاف، الانجراف الناجم عن الرياح والمياه.

-عوامل بشرية: تتمثل في النمو الديمغرافي، الإفراط في الرعي، والتوسع الجامح للمساحات المزروعة.

ولهذا يتعين على الدولة، التنسيق بين مختلف القطاعات من أجل سياسة فعالة تقلل من الظاهرة تدريجيا.

3-2) مؤشر التغيرات الحاصلة في مساحة الغابات:

يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية، من المساحة الإجمالية للبلد. ويعرف هذا المؤشر في الجزائر تدني خطير، حيث بلغت نسبة مساحة الأرض المغطاة بالغابات حوالي0.9٪ سنة 2000، لتصل إلى ما نسبته 0.92٪ سنة 2010[31] ، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة 20٪ من المساحة الإجمالية لكل بلد. كما تواجه الجزائر فعلا خطرا محدقا يتعلق بالتشجير حيث وصلت نسبته إلى حدود 10٪ فقط في سنة 2008، وهو لا يتوافق مع نسبة التشجير المتعارف عليها دوليا والمقدرة بحوالي 25٪[32]. وفي ظل نسب التشجير المتدنية، هناك تحدي كبير في سبيل الحفاظ على الثروة الغابية في الجزائر، إلا وهو الحرائق الغابات التي تعتبر من العوامل الأكثر تدميرا للغابة، إذ تدمر، وفي ظرف عدة أشهر فقط (جوان إلى سبتمبر) أكثر من 36.000 هكتار من التشكيلات الغابية سنويا[33] ، ويبلغ معدل مختلف برامج إعادة التشجير منذ 2000، 26.000 هكتار في السنة[34] ، وهو ما ليس من شأنه تعويض الخسائر، حتى ولو كانت نسبة نجاح هذه الأعمال مائة بالمائة.

3-3) مؤشر متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة:

يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة. وقد شهد هذا المؤشر في الجزائر انخفاضا ملحوظا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث انخفض من حوالي 0.85 هكتار للفرد في سنة 1962 إلى حدود 0.19 هكتار للفرد سنة 2008[35]. ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، والنشاط الإنساني المضر بالأراضي الصالحة للزراعة، إضافة إلى الظواهر الطبيعية

مثل انجراف التربة والتصحر. ولهذا ستجد الجزائر صعوبة في توفير الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسكان ما لم تأخذ بتطبيق الأساليب والابتكارات التكنولوجية الزراعية الجديدة المستخدمة في العالم المتطور.

3-4) متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية:

يبين هذا المؤشر نصيب الفرد من المياه سنويا، ويقدر بالمتر المكعب، وتقدر قدرات الجزائر من الموارد المائية السطحية والجوفية حاليا بحوالي 17 مليار م^3. ولا تتعدى حصة الفرد الجزائري في سنة 2007، استنادا إلى الهيئات الدولية المتخصصة، من المياه الصالحة للشرب سقف 700م^3 سنويا، مقابل حد أدنى عالمي محدد ب 1000م^3 سنويا، وعليه يبقى الجزائري "تحت الفقر المائي" حسب البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وتبقى الموارد المائية في الجزائر سيئة التوزيع، حسب تقديرات الهيئتين الدوليتين، إضافة إلى نسبة التسرب التي لا تزال عالية بأكثر من 30٪[(36)]. إن تقليص ما نسبته 15٪ إلى 20٪ في أنظمة التزود بالمياه الصالحة للشرب، سيؤدي إلى ربح من 200 إلى 260 مليون متر مكعب، أي ما يعادل من 4 إلى 5 سدود كبيرة.

ولقد بلغت نسبة توصيل الأسر بشبكات المياه الصالحة للشرب 93٪ سنة 2010 مقابل 82٪ سنة 2000، كما بلغت نسبة التوصيل بشبكات التطهير 86٪ سنة 2010 بعدما كانت 73٪ سنة 2000. والجدول التالي يبين تطورات الموارد المائية في الجزائر خلال الفترة 2010/2000.

الجدول رقم (7): تطور الموارد المائية للفترة 2010/2000

السنة	2000	2005	2007	2010
نسبة الربط بشبكة التزويد بالماء الشروب	82	89	92	93
نسبة الربط بشبكة الصرف الصحي	73	85	86	87
التزويد بالماء الصالح للشرب لتر/يوم/ساكن	123	155	165	166

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزائر، 16 أكتوبر 2010، ص86.

خاتمة:

بعد استعراض هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

-إن الممارسة الحقيقية للتنمية المستديمة تتأصل في تأكيد الروابط الطبيعية والضرورية بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية لأفراد المجتمع.

-هناك تأثير واضح للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع على بيئة الطبيعية.

-تلعب الأنظمة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية في المجتمع دورا بارزا في توفير حياة سليمة ومنتجة وهادفة لكل أفراد المجتمع حاضرا ومستقبلا.

إن المتأمل لواقع التنمية المستديمة في الجزائر اليوم لن يجد أي صعوبة في إبراز بعض المكاسب التي حققتها بفضل برامج التنمية الشاملة 2010/2001 التي رصد لها مبالغ مالية كبيرة، مما جعل الجزائر ورشة كبرى تنشد التنمية المستديمة.

إن هذه الجهود مكنت من تحسن في مؤشرات التنمية ولكنها ما تزال ضعيفة وغير مستديمة. ومن أجل المواصلة في نفس الاتجاه وبوتيرة أسرع نقترح القيام مايلي:

-تفعيل برامج الإنعاش الاقتصادي والدعم النمو لخدمة التنمية البشرية والفئات المحرومة بفرض الرقابة والنجاعة عند صرف الأموال العمومية وهذا لضمان مردودية أكبر لهذه الجهود من خلال تنسيق العمل بين الهيئات الوطنية والمحلية.

-إقامة المجتمع المنتج باتخاذ التعليم ركيزة أساسية للإنتاج، وجعل زيادة الإنتاجية محورا لقضايا تطوير المجتمع.

-تحقيق التنمية الشاملة بتوفير القوى البشرية المؤهلة والمدربة التي تدفع وتنشط التنمية.

-توسيع الخطة الوطنية في ميدان إدارة التنمية المستديمة والبيئة، وإعطاء دور أكبر في هذه الخطة للجماعات المحلية وتشجيعها ودعمها للمواجهة التحديات البيئية التي تعرفها الجزائر.

-وضع سياسة بيئية يراعي فيها التنوع البيولوجي والحيوي والتراث الوطني، والموارد الغير المتجددة والحفاظ على الموارد الأساسية للحياة، وبأخص الموارد المائية.

-إدخال البعد الديني في معالجة قضايا التنمية المستديمة من وجه النظر الإسلامية تقوم بإعطاء قدر كاف من النصح الإسلامي المدعم بآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، وهذا ينمي في عقل المسلم السلوك الحسن اتجاه البيئة والمجتمع والاقتصاد.

الهوامش والمراجع:

1. ماجدة أبو زنط، قياس التنمية المستديمة ومعاييرها، الزيتونة للدراسات العلمية، المجلد3، العدد1، نيسان 2005، ص:75.
2. محمد طاهر قادري، الآليات تحقيق التنمية المستديمة في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص 170.

3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة 2005-2006-2007، الجزائر، أكتوبر 2008، ص8.
4. بنك الجزائر، تقرير حول الوضع النقدي والمالي ،جانفي 2008، الجزائر، ص:78.
5. محمد طاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 179.
6. مصباح بلقاسم، مصباح بلقاسم، أهمية استثمار الأجنبي ودوره في التنمية المستديمة،رسالة الماجستير كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2006، ص98.
7. مصالح الوزير الأول، مدى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من سنة 2004 إلى سنة 2009، الجزائر، نوفمبر 2009، ص7.
8. مصباح بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص103.
9. بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:84.
10. المديرية العامة للجمارك، تقرير حول التوازنات الخارجية للاقتصاد الوطني للسنوات 2005-2006-2007-2008، الجزائر، جانفي 2009، ص:12.
11. بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:88.
12. مصالح الوزير الأول، مقارنة تطور التنمية البشرية ، الجزائر ، نوفمبر 2010، ص11.
13. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، الجزائر، 16 أكتوبر 2010، ص72.
14. مصالح الوزير الأول، مدى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، مرجع سبق ذكره، ص:14.
15. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص74.
16. نفس المرجع السابق، ص75.
17. مصالح الوزير الأول، مقارنة تطور التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص13.
18. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره ، ص78.
19. نفس المرجع السابق، ص67.
20. مصالح الوزير الأول، مقارنة تطور التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره ، ص15.
21. نفس المرجع السابق، ص19.
22. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره ، ص82.
23. وكالة التنمية الاجتماعية، دراسة حول تغيرات في الأوضاع الاجتماعية، الجزائر، ص:19.
24. مصالح الوزير الأول، مقارنة تطور التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص19.
25. نفس المرجع السابق، ص:21.
26. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سبق ذكره، ص97.

27. وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007، الجزائر، 2009، ص:80.
28. نفس المرجع السابق، ص82.
29. وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2005، الجزائر، 2007، ص:71.
30. وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007، مرجع سبق ذكره، ص 65.
31. نفس المرجع السابق، ص71.
32. محمد طاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 191.
33. وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2005، مرجع سبق ذكره، ص98.
34. نفس المرجع السابق، ص99.
35. وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007، مرجع سبق ذكره، ص 89.
36. محمد طاهر قادري، مرجع سبق ذكره، ص 184.